أ.د. ماجدة على صالح
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

دراسة مقارنة بين تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادى

مقدمة :

فى إطار بحث الدول الدائم للخروج من وضعها القائم إلى وضع أفضل حالاً، خاصة فى مجال التنمية بأبعادها المختلفة، يتم البحث عن أداة لتحقيق نهضتها ، وهو الأمر الذى يُمثِّل حلاً عمليًا للخروج من المأزق التنموى لعديد من دول العالم خاصة الدول العربية، ويتمثل فيما يتصل بموضوعنا فى (التكامل)، سواء من خلال تكتلات أو تجمعات إقليمية يكون لها أهداف عدَّة تسعى لتحقيقها، تتلاءم مع المصلحة القومية للدول المكوِّنة لها التى تتمثل بصورة أساسية فى تعظيم مصالحها.

وهو أمر ليس بجديد فى تاريخ الدول، ومنها الدول العربية التى أدركت منذ القدم خاصة منذ القرن الماضى أهمية إنشاء تكتل قوى يحفظ لها استقلالها، ويكون أداتها المهمة للنهوض باقتصاداتها؛ فسعَت للدخول فى أنواع مختلفة من التعاون بأبعاده المختلفة اقتصادية وسياسية وثقافية بين دولها تُعَدُّ من أبرزها جامعة الدول العربية التى توسعت عضويتها من سبع دول عربية إلى ٢٢ دولة عربية تمثل أعضاء النظام الإقليمى العربى.

وهى الناحية التى تُلقى الدراسة الضوء عليها من خلال مقارنة واجبة مع رابطة الآسيان التى تم اختيارها للمقارنة بجامعة الدول العربية لأسباب عدَّة، أبرزها أن كلاً منها ظهر فى فترة زمنية متقاربة وهى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تشاركت المنظمتان فى الظروف الداخلية المتشابهة والتقارب الجغرافى، وتوفر عديد من المؤشرات المطلوبه لتحقيق تكامل إقليمى ناجح، وعلى الرغم من هذا استطاعت الآسيان تحقيق معدلات عالية من التكامل الإقليمى، بينما أخفقت الجامعة العربية فى تحقيق هذا، وهو الأمر الذى تسعى الدراسة للتعرف على أسبابه فى محاولة لاستخلاص دروس مستفادة للدول العربية تُعدُّ بمنزلة مقترحات عملية قابلة للتنفيذ.

وهو ما تعرضه الدراسة من خلال مقولة أساسية مؤداها :

ارتباط نجاح تجارب التكامل بين الدول بقدرة الدول على اختيار أفضل الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافها من التكامل، وتعظيم عوامل القوة التى تمثل فُرصًا يجب استثمارها والبناء عليها، وتقليل عوامل الإخفاق والقضاء عليها التى تمثل سلبيات يجب التغلب عليها، وذلك فى إطار ما يسمح به الواقع الإقليمى والدولى.

هذا مع ضرورة الأخذ فى الحسبان الاعتبارات التالية :

١- يشير التعريف اللغوى للتكامل إلى معنى التكميل أو التمام، حيث يُطلَق المفهوم على العملية التى يمكن من خلالها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.

وعادة ما تُستعمل كلمة تكامل كمرادف لكلمة اندماج، إلا أن الاندماج أعلى من التكامل فى التعبير عن توحُّد الإجراء فى كل مشترك(١).

ويُعد التكامل بناء على ذلك عملية ينتج عنها بروز فوق قومى تنتقل إليه مسئولية الاختصاصات الوطنية

التى كانت تقوم بها الحكومة الوطنية، حيث يُصبح هذا الكيان الجديد هو النواة المركزية للأطراف القومية التى أنشأته، وتشير إضافة كلمة (الإقليمى إلى كلمة الاندماج) إلى كيان تكاملى موجود فى منطقة إقليمية بين دول معينة(٢).

٢- عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمفهوم التكامل الإقليمى؛ حيث تعددت رؤى وتعريفات المدارس الفكرية للمفهوم ، إلا أنه يمكن القول وبقدر كبير من الصحة بوجود اتجاهات عدَّة فى تعريف المفهوم فى أدبيات التكامل والاندماج، أبرزها الاتجاهان التاليان (٣):

الاتجاه الأول يُعرِّف التكامل بكونه شكلاً من أشكال التعاون بين الدول فى مختلف المجالات، دون أن يمس بسيادتها. وهو تعريف عام لا يفرق بين التكامل والتعاون بين الدول.

الاتجاه الثانى يُعرِّف التكامل باعتباره عملية تسعى لتطوير العلاقات بين مجموعة من الدول بهدف تأسيس أشكال جديدة مشتركة من المؤسسات فى هذه الدول . كما يمكن أن تنقل اختصاصات وسلطات صنع القرار فى مجال معين من هذه الدول إلى مؤسسات فوق قومية.

ويُعد هذا الاتجاه الثانى فى تعريف المفهوم هو الأكثر دقة وتحديدًا وهو التعريف الذى تأخذ به الدراسة.

٣- توجد مقوِّمات عدَّة تساعد فى تحقيق التكامل بين الدول منها: التقارب الجغرافى، الإرادة السياسية، الموارد الاقتصادية، المصلحة المشتركة، الاستقرار السياسى، وجود نظم إدارية جيدة، درجة من التجانس الثقافى، وخبرة سابقة فى العمل المشترك. إلا أن نجاح تجارب التكامل الإقليمى لا يتطلب توافر كل العوامل النظرية التى تحدث عنها المحللون لإقامة هذا التكامل، لكن لابد من توافر عدد كاف منها أبرزها الإرادة السياسية، الموارد الاقتصادية الاستقرار السياسى، توافر تجارب تنموية تقوم على التبادل التجارى وتُعلى من قيمة الاستثمار.

٤- تشمل عملية التكامل الإقليمى أبعادًا عديدة أبرزها التكامل الاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى، إلا أنه لا يشترط أن تبدأ عملية التكامل وهى عملية معقدة- مستوفية كل الجوانب (يجب ألا تبدأ عملاقة) حيث من المهم أن تقوم على أسس واضحة وثابتة وتتخذ أسلوبًا تدريجيًا مرحليًا يبدأ بالجانب الأكثر إلحاحًا الذى يحقق نتائج إيجابية ملموسة للدول من خلال ما يُطلَق عليه (مكتسبات تبادلية) (٤).

٥- تحتاج المشكلات الكثيرة التى تطرأ من جَرَّاء هذا التكامل إلى إدارتها والبحث عن حلول عملية لها، تقوم على المرونة والرغبة فى إنجاح عمل المؤسسة، والسعى الدائم لمواجهة المشكلات حتى لا تتحول لتحديات وأزمات يصعُب مواجهتها.

٦- لكل تجربة خصوصيتها، فما يصلُح لدولة أو لتجربة تكامل معينة لا يصلح بحذافيره لدولة أو تجربة أخرى؛ فالحديث عن استنساخ التجارب حديث غير جاد وغير واقعى؛ إذ يجب الاستفادة من جميع التجارب المتاحة فى إطار ما تسمح به ظروف الدول.

٧- لنجاح تجربة التكامل الإقليمى لابد من توافر شروط أساسية أبرزها(٥):

أ - انتشار وظيفى قطاعى يتم من خلال توسيع مجال الأنشطة الاندماجية بين الدول أعضاء التكامل.

ب- وجود مكتسبات تبادلية بين الدول الأعضاء.

جـ- وجود درجة من المؤسسية فوق القومية تتمثل فى تفويض الدول الأعضاء لسلطات وصلاحيات عملية صنع القرار.

٨- أن التحديات الخارجية وإن مثَّلت تهديدًا للتكامل الإقليمى إلا أنها لا يمكن أن تكون حائط صد يقف أمام مصالح الدول الساعية لتحقيق هذا التكامل.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى المقارنة بين تجربتىْ دول جنوب شرق آسياد (الآسيان) وجامعة الدول العربية فى إطار التكامل الإقليمى؛ حيث استطاعت الآسيان أن تقدم نموذجًا ناجحًا ومُهمًا للتكامل الإقليمى، بينما لم تستطع جامعة الدول العربية أن تقدم هذا النموذج، وعليه فإن الدراسة تسعى بالأساس للمقارنة بين تجربتىْ المنظمتين فى مجال التكامل الإقليمى، وبالتالى لا تتطرق بحال إلى لغة المؤشرات والأرقام وعلى الرغم من أهميتها فإنها تحتاج لدراسة أخرى منفصلة.

تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسى وعدد من الأسئلة الفرعية:

التساؤل الرئيسى:

لماذا نجحت الآسيان فى تقديم نموذج ناجح للتكامل الإقليمى بينما لم تُوفَّق جامعة الدول العربية فى ذلك ؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما هى ظروف النشأة وطبيعة الهيكل التنظيمى الذى قامت المنظمتان وفقا لهما؟

٢- ما هو الأساس الاقتصادى الذى ارتكزت عليه المنظمتان؟
٣- ماهو الأساس السياسى والأمنى فى المنظمتين؟
٤- ماهو الأساس الاجتماعى والثقافى فى المنظمتين؟
٥- ما هى الدروس المستفادة من تجربة الآسيان التى يمكن أن تُعين جامعة الدول العربية فى القيام بدورها؟

الإطار النظرى للدراسة:

تم اختيار كل من المنهج المقارن، ونظرية الوظيفية الجديدة كإطارين مهمين يتصلان بصورة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث يلقى المنهج المقارن الضوء على تجربتىْ الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال إطار مقارَن رباعى يتناول الهيكل التنظيمى، والأساس الاقتصادى والسياسى، والاجتماعى، والثقافى للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين.

أما فيما يتعلق بنظرية الوظيفية الجديدة فإنها تُعَد الأنسب لموضوع الدراسة حيث شهد الاهتمام بدراسة المؤسسات فى مجال العلوم السياسية تطورًا مهمًا بدءًا من ظهور المؤسسية القديمة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، التى ينصب تركيزها على دور الأطر الرسمية والإدارية لمؤسسات الدولة فى التأثير على السلوك السياسى[٦]، فى حين عملت الوظيفية الجديدة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضى على نقل التركيز من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى وهو مستوى المنظمة الإقليمية؛ حيث تلجأ الدول إلى إنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية تساعد الدولة - بشكل أو آخر- فى إنجاز العديد من مهامها خاصة فى مجال مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية التى فُرض عليها مواجهتها داخليًا وخارجيًا.

وتؤكد الوظيفية الجديدة عددًا من الاعتبارات الأساسية أبرزها [٧]:

١- دور الفاعلين من غير الدول والمنظمات الإقليمية فى الدفع نحو الاندماج والتكامل لتنمية المصالح المشتركة.
٢- أهمية ومحورية المصالح الاقتصادية فى تحقيق الاندماج الإقليمى الذى لابد أن يؤدى لامتداد التعاون إلى مجالات أخرى.
٣- تخلى الدول الداخلة فى الاندماج عن جزء من دورها لتحقيق التزامات معينة تفيد الاندماج؛ حيث تقوم بهذه المهمة هيئة فوق قومية تعمل على صيانة التجمع وتقتصر مهمتها على المساعدة والتيسير وتسهيل عملية التفاوض والتنسيق بين الدول الأعضاء.
٤- حدوث انتشار وظيفى قطاعى ينتج من التعاون بين الدول أعضاء الاندماج من قطاع إلى قطاعات أخرى مما ينتج عنه مصالح متبادلة بين الدول أعضاء الاندماج

تقسيم الدراسة:

تعمل الدراسة على مقارنة تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال أربعة أقسام تتناول:
١- الهيكل التنظيمى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.
٢- الأساس الاقتصادى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.
٣- الأساس السياسى - الأمنى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.
٤- الأساس الاجتماعى - الثقافى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.

القسم الأول:

أولاً: الهيكل التنظيمى فى تجربتىْ الآسيان وجامعة الدول العربية:

يُعَد الهيكل التنظيمى الإطار الحاكم المحدِّد لنطاق عمل أى مؤسسة أيًا كان نوعية نشاطها، وهو بالضرورة لابد أن يكون موجَّهًا نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

النشأة والهيكل التنظيمى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية:

١- النشأة والهيكل التنظيمى لمنظمة الآسيان:

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٦٧ وتتكون من عشر دول هى: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة وتايلاند وهى الدول الخمس المؤسِّسة، ثم انضم فيما بعد كل من بروناى (١٩٨١) وفيتنام (١٩٩٠) ولاوس (١٩٩٧) وبورما (١٩٩٧)، وكمبوديا (١٩٩٩).

جاء إنشاء رابطة الآسيان عام ١٩٦٧ ضمن ترتيبات الأمن الإقليمى فى إقليم آسيا - الباسفيك خلال فترة الحرب الباردة التى تميَّزت بحصار الولايات المتحدة للمدّ الشيوعى والعمل على احتوائه، خوفًا من انتشاره فى المنطقة على النحو الذى يُهدد مصالحها، عقب خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها فى كمبوديا، هذا مع وجود صراعات أخرى بين دول المنطقة، وعليه وفى إطار

هـذه المعطيات اتجهـت الولايات المتحدة لإنشـاء آلية أمنية فى جنوب شرق آسيا تتمثل مهمتها الأساسية فى حصار المد الشـيوعى والعمل دون انتشـاره بها وذلك فى محاولة لتطويق فيتنام والاتحاد السـوفيتى، هذا إضـافة إلـى أهداف أخرى تمثلت أبرزها فى الحد من نفوذ النشاط الاقتصادى اليابانى الآخـذ فى النمو، ودعـم التكامـل الاقتصـادى الإقليمى بين حلفائها فى جنوب شرق آسيا (٨).

يمثل ميثاق الآسـيان الإطـار التنظيمى المُحدِّد لعمل هذه المنظمة، وقد تم توقيعه عام ٢٠٠٧ ، وذلك بعد مرور ٤٠ عامًا من نشـأة الآسـيان، وهو ما أرجعه كثير مـن المحللين لرغبة أعضاء الرابطة فى التأكد من القدرة على تحقيق إنجاز فعلى ملموس على أرض الواقع.

وقد اعتمدت الآسـيان منذ إنشـائها على قاعدة التشـاور والتوافق من خلال عدد من الأطر النظامية أبرزها:

- اجتمـاع القمة لرؤسـاء الحكومات، فضـلاً عن عقد اجتماعات على مستوى الوزراء.
- مجلس تنسيق الآسيان.
- مجالس جماعة الآسيان.
- كما أقامت الآسـيان أطـرًا أخرى للتعـاون الحكومى متعـددة الأبعـاد والتعـاون فـوق القومـى (كآليـة عليا للعمـل الجماعـى) أوصـلها عـام ٢٠١٠ إلـى إنشـاء جماعة الآسيان التى تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية تكاد تصل إلى الفوق قومية.

وعامـة تقـع مجـالات التعـاون فـى الرابطـة فـى نطاق الحكومات وتستند كل القرارات التى يُقرها التجمع على فكرة التوافق وليس فرض سـلطة الرابطة، وعليه فإن مؤسسـة مثل (قمة الآسـيان) لا تسـتطيع فرض قوانين أو تصرفات معينة على أى دولة عضو.

وتعتمد مسـألة الاندماج فى الرابطة بشـكل أساسى على الحكومات والنُّخَب أكثر من اعتمادها على مستوى الشعوب.

وتُعَـد مرحلـة التنسـيق بين الحكومـات أحد المؤشـرات المهمة الدالة على نجاح الآسيان فى التكامل الإقليمى.

كما تبنَّت الرابطة عقب تأسيسها مجموعة من الاعتبارات الأمنية تمثلت فى (٩):

- الحل السلمى للمنازعات.
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
- عـدم دعـوة القوى الخارجيـة للتدخل فى صـراعات المنطقة وحلها فى إطار الرابطة.

٢- الهيكل التنظيمى لجامعة الدول العربية:

تأسَّست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وتَمثَّل الأعضاء المؤسسـون فـى مصـر والأردن والعـراق ولبنان والسـعودية وسـوريا واليمن الشـمالى التى تحولت لليمـن فى وقت لاحق، ثم أضـيف إليهم المغرب وتونس والإمارات وعمان والبحرين وقطر وجـزر القمـر والكويت ولبنـان وموريتانيا والسـعودية والصومال والسودان ودولة فلسطين وجيبوتى.

علـى الرغم مـن أن الدعوة إلـى الوحـدة العربية كانت مطروحـة منذ عدة قـرون، فإن فكـرة إقامـة تنظيم عربى واحـد يجمـع الدول العربية لـم تتبلور أو تتضـح معالمها إلا خلال الحـرب العالمية الثانية، بفعل جملـة متغيرات عربية وإقليمية ودولية (١٠).

فعلـى المسـتوى العربـى كانـت الحقيقـة العربيـة هى حجر الأسـاس لهـذا التطـور التاريخى، **فمن ناحيـة** كانت الحرب مناسـبة لنمـو الحركات الوطنية ونشـاط المقاومة ضد الوجود الاسـتعمارى، الأمر الذى انعكس على استقلال عـدد متزايد من الدول العربية، وأنشـأ الحاجـة إلى إقامة نوع من التوازن بين القوى السياسـية لعبت فيه مصـر دورًا فاعـلا ، **ومـن ناحية ثانيـة** تعززت الحاجة إلـى الوحدة مع الوعى بمخاطر الحركة الصهيونية و الهجرات اليهودية إلى فلسطين تحقيقًا لحلم الدولة اليهودية . **ومن ناحية ثالثة**، أدى تزايـد الاحتكاك بالغرب نتيجة البعثـات التعليمية إلى الانفتـاح على بعض الأفكار والتيارات السياسـية التى كانت تعتمل فيه، وفى مقدمتها الفكرة القومية. **ومن ناحية رابعة** بدت أن هنـاك درجة معقولة من التبـادل التجارى وانتقال الأشـخاص لاسـيما بين دول المشـرق العربى على نحو بدا وكأنه يوفر الأسـاس المادى للوحدة، إضـافة إلى الأسـاس الروحى والثقافى المبدئى. وعلى المستوى الإقليمى ساعدت التطورات التى كانت تجتازها دول الجوار -وهى بالأسـاس تركيـا وإيران- فى صـرفها عـن محاولة إجهاض مسـاعى العرب إلى الوحدة. أما تركيا فقد كانت هزيمتها فى الحرب العالميـة الأولـى، ومخاوفهـا من قيـام نظام شـيوعى على حدودهـا، وبوادر تغير علاقاتها وتحالفاتها من الشـرق إلى الغـرب أهم محـددات أجندتها الداخليـة والخارجية، وفى الوقـت الذى تكفَّل فيه اسـتيلاؤها على إقليم الإسـكندرونة من سـوريا، وفشـلها فى اقتطاع الموصـل من العراق بتعلية

الجدران التى تفصلها عن محيطها العربى - الإسلامى، وأما إيران فكانت تعانى نظامًا متسلطًا واستعمارًا غربيًا مسيطرًا على موارد الثروة فيها، وكانت مهدَّدة بأكثر مما كانت عليه تركيا بخطر الجار الشيوعى القوى الذى تحتفظ معه بحدود طويلة، والذى لم يُخفِ نياته الاستعمارية لا فى منافذها البحرية ولا فى نفطها.

وعلى المستوى الدولى تَلَت الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية من مراحل تطور النظام الدولى، صرفت انتباه الولايات المتحدة إلى المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والصين، بينما تركت المنطقة العربية -مؤقتًا- لتقع ضمن اهتمامات بريطانيا وفرنسا بخبرتيهما الطويلة فى الشئون العربية، وهنا يجب توضيح حقيقتين بالغتى الأهمية: **الحقيقة الأولى**، أنها لعبت بالفعل دورًا داعمًا لتأسيس الجامعة العربية لأسباب مصلحية سيرد ذكرها. **والحقيقة الثانية** أن هذا الدور كان دورًا مكملاً أو مساعدًا ولم يكن دورًا مُنشئًا أو مبادرًا، سواء لأنه لا توجد دولة مهما تكن ومهما تبلغ درجة هيمنتها السياسية فى حقبة تاريخية معينة قادرة على نفخ الروح فى فكرة من العدم، أو لأن السلوك السياسى البريطانى -وكما اتضح لاحقًا- كان سلوكًا معاديًا لتطوير التعاون، بقول آخر: لقد رأت بريطانيا فى الأربعينيات من القرن العشرين أن وجود أحد الأشكال المؤسسية التى تنتظم فيها الدول العربية المستقلة فى حينه يخدم مصالحها من عدة وجوه أساسية، **الأول** التعامل مع أمانى المنطقة تعاملاً جديدًا تحسُّبًا للمنافسات الدولية، والفرنسية منها بالأساس. **والثانى** التجاوب مع المد الاستقلالى والتحررى الذى بدا أنه سيكون أحد معالم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب. **والثالث**، وهو مرتبط بسابقه وهى الانتفاضات التى وقعت ضدها، ومنها ثورة العراق فى عهد رشيد على الكيلانى، وحركات التمرد ضدها فى مصر. **والرابع** حل قضية اليهود فى فلسطين، توهُّما منها أن تأسيس دولة يهودية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطار عربى عام قادر على إعطاء التنازلات وموحِّد لكلمة العرب ومنسقها فى هذا الشأن **والخامس** الاستفادة من خبرة الحرب العالمية الثانية التى أكدت الطبيعة الواحدة اقتصاديا وإستراتيجيا للمنطقة العربية كمنطقة تزخر باحتياطى نفطى ضخم يجاوز ثلثى الاحتياطى العالمى آنذاك وكمعبر لأحد أهم المجارى المائية الدولية : قناة السويس، وكحلقة وصل بين الشرق والغرب، وبالتالي الشعور بالحاجة للتعامل مع هذه الحقيقة بما يلائمها(١١).

قامت الجامعة بعملها كمنظمة تقوم على التعاون الاختيارى بين أعضائها وفقًا لمبدأ المساواة، واحترام سيادة الدول مع الأخذ بقاعدة الإجماع وليس الأغلبية فى التصويت، وعدم إلزام الدول إلا بالقرارات التى توافق عليها، وإلا يكون لما وافقت عليه قوة تنفيذية إلا بعد أن يُقر وفقًا لنُظمها التشريعية، وقد أقامت الجامعة العديد من الأطر المؤسسية لتنظيم العمل بها منها الإطاران التاليان:

الإطار الأول: على مستوى التعامل بين الحكومات:

يتكون هيكل جامعة الدول العربية من ثلاثة أفرع رئيسية وهى(١٢):

١- مجلس الجامعة وهو أعلى سلطة بالجامعة، ويضم جميع الدول.

٢- اللجان الدائمة وتختص بمختلف مجالات التعاون بين الأعضاء، وقد تم استحداث المزيد منها لمواجهة العديد من المستجدات فى العلاقات بين الدول الأعضاء.

٣- الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام للجامعة، وأمناء مساعدين، وعدد من الموظفين، ويقوم الأمين العام بمهام إدارية وسياسية وفنية.

الإطار الثانى: على مستوى التعاون فوق القومى:

ومن أبرز هذه الأطر البرلمان العربى الذى تكوَّن عام ٢٠٠٥ واحتوى على لجان أساسية وفرعية دائمة ومؤقتة، ويُعَد تطورًا مؤسسيًا استطاع أن يحقق منذ إنشائه نجاحات مهمة بالإسهام فى العمل العربى المشترك من خلال عقد عديد من الفعاليات والمؤتمرات خاصة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية العربية. وجاء إنشاء البرلمان متوافقًا مع الاتجاه العالمى الساعى لتأسيس سلطات حقيقية للبرلمانات فوق القومية(١٣).

وعلى الرغم من انطلاق عمل كل من الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال أطر مؤسسية واضحة، فإنه يلاحظ التالى:

١- عملت الآسيان على تجسير الفجوة بين ما تنص عليه هذه الأطر، وبين ما هو مُتحقَّق بالفعل على أرض الواقع، واستطاعت من خلال هذا المنطلق أن تحقق نجاحات عدة خاصة فى المجال الاقتصادى كما ستشير الدراسة.

٢- وهو الأمر الذى أخفقت فيه الجامعة بنسب ودرجات مختلفة؛ حيث تضاءل حجم الإنجاز الحقيقى على الأرض مقارنة بما جاء فى الأطر القانونية.

فعلى الرغم من تبنى الجامعة العديد من الأطر المؤسسية التى تصل من الناحية النظرية إلى فكرة الفوق قومية، وفكرة التنسيق الحكومى، فإن هذه النواحى النظرية لم يرافقها خطط عمل أو برامج تنفيذية على أرض الواقع، من ذلك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى الموقّع عام ١٩٨٠ وقرار تأسيس محكمة عدل عربية ١٩٦٤، وفكرة قيام سوق عربية مشتركة عام ١٩٦٤.

وفى إطار ما سبق يتبين أنه فيما يتعلق بالبُعد المؤسسى فقد استطاعت رابطة الآسيان من إدخال تعديلات مستمرة على الأطر والقواعد المنظِّمة لعملها فى إطار سعيها الدائم و المتواصل لتجسير الفجوة والأنشطة المشتركة بين دول الرابطة، وما تنص عليه الوثائق الأساسية وعلى رأسها ميثاق الرابطة، وهو ما يعود لأسباب عدة أبرزها الحرص على عدم توثيق الأطر المنظمة والحاكمة لها إلا عند التأكد من القدرة على تحويلها إلى أفكار لها قدمان يمكن أن تقف على أرض الواقع، وهو ما يجعل الرابطة ناجحة بالمقارنة بجامعة الدول العربية فى تطويع الهياكل واللجان والمؤسسات القائمة وتحويلها إلى أدوات تخدم الواقع ، على حين أهدرت جامعة الدول العربية جهودًا عدة فى مجال التطوير، إلا أن مردودها كان قليلاً على أرض الواقع؛ ما جعلها تتأخر عن مسايرته فى أحيان كثيرة، ما جعل الفجوة كبيرة بين الإطار المؤسسى والقانونى للجامعة ومتطلبات الدول وأثر بشكل ملحوظ على المرونة التى كان يجب أن تتبعها إزاء التغييرات السريعة المستمرة على الساحة العربية.

وعليه وبتأصيل نشأة كل من الآسيان وجامعة الدول العربية يتبين نشأتهما فى السياق التاريخى الذى نشأت فى إطاره، وذلك خلال فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث كانت الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا تحت الاحتلال الغربى وتناضل من أجل الحصول على استقلالها، حيث حصلت عليه تباعًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان وراء إنشاء كل من الآسيان وجامعة الدول العربية قوة دولية عظمى بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها، حيث ساعدت الولايات المتحدة فى إنشاء الآسيان، وشجعت بريطانيا إنشاء جامعة الدول العربية على الرغم من أن الوعى القومى العربى كان أسبق بكثير؛ حيث كانت الدول العربية أكثر مَيْلاً للتوحُّد من دول جنوب شرق آسيا. كما لا يمكن فى الوقت ذاته إغفال دوافع دول إقليم جنوب شرق آسيا لتحقيق الاندماج الاقتصادى، وحل عديد من المشكلات الإقليمية بينهم.

كما اتسمت دول جنوب شرق آسيا والدول العربية بتنوع الأنظمة السياسية ، والتعددية العرقية، فضلاً عن وجود العديد من الموارد الاقتصادية التى تساعد فى تحقيق تعاون وتكامل إقليمي ناجح.

القسم الثانى: الأساس الاقتصادى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية :

يُعَد الأساس الاقتصادى محورًا أساسيًا مرجحًا للنجاح فى كل تجارب العمل التكاملى بين الدول حتى أن البعض عندما يتحدث عن التكامل القائم بين الدول غالبًا ما يطلق عليه (التكامل الاقتصادى)على الرغم مما يحتويه من أبعاد أخرى.

أولا: البعد الاقتصادى فى تجربة الآسيان:

جاء إنشاء المنظمة عام ١٩٦٧ وفق ترتيبات الأمن الإقليمى خلال الحرب الباردة، وهو ما تمثل فى سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المد الشيوعى؛ خوفًا من انتشاره فى منطقة جنوب شرق آسيا على نحو يهدد مصالحها فى المنطقة. وعليه فعلى الرغم من أن الأساس الاقتصادى لم يكن من الأسس المطروحة فى بداية إنشاء الرابطة، فإن التعاون الاقتصادى كان قائمًا فى المراحل الأولى من نشأة الآسيان؛ حيث بدأ على نطاق محدد وفى مجالات بعينها مثل الزراعة، والغذاء، والطاقة، وهو الوضع الذى ما لبث أن تغير بعد مرور عقد على تكوين الرابطة، وذلك عام ١٩٧٧ من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية(١٤)، وهو الأمر الذى جاء ليفتح مجال التعاون الاقتصادى وليس الاندماج على مصراعيه بين دول الرابطة، ويحول التعاون من أمر اختيارى إلى أمر إلزامى قانونى أنتج ثماره من خلال أطر عدة منها(١٥):

١- تكثيف التعاون الاقتصادى بإنشاء لجان اقتصادية متنوعة مثل لجنة التجارة والسياحة والصناعة والتعدين والطاقة والغذاء والزراعة والغابات، والاستثمار والبنوك ولجنة النقل والاتصال لتشكل القوة المحركة للتعاون الاقتصادى بالآسيان.

٢- اتباع سياسات إقليمية ملائمة للتنمية الاقتصادية والتعاون المتبادل تقوم على أساس التكامل والمصلحة المشتركة.

٣- ضم أعضاء جدد للآسيان من خلال معادلات عدة منها (الآسيان +٣) بإضافة كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، و(الآسيان + ٥) بإضافة أستراليا ونيوزيلندا للدول الثلاث السابقة.

فقد سعت اقتصادات (الآسيان +٣) لتعزيز تدابير السلامة المالية الإقليمية الخاصة بها منذ الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث أنشأت فى عام ٢٠٠٠ مبادرة (شيانج ماى) وهى شبكة أمان مالى تتضمن ترتيبات التبادل الثنائى بين دول الآسيان وكل من الصين وكوريا واليابان، والتى تهدف لتزويد الأعضاء بالسيولة المالية) بالدولار الأمريكى عند الضرورة).

وهى المبادرة التى تم تطويرها عام ٢٠١٠ عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ ، حيث تحولت من مبادرة إلى اتفاقية تبادل العملات المتعددة الأطراف بموجبها يتم إدارة ترتيبات التبادل بين المشاركين، وهى الاتفاقية التى تم تعديلها مرة أخرى عام ٢٠١٤ لمضاعفة حجم التمويل من ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى المرونة والتطوير الدائمين فى إطار عمل المنظمة.

حيث يوجد تداول مستمر وسريع ودائم بين دول المنظمة خاصة دول (الآسيان +٣)، وتحديدًا بعد أزمة كوفيد من أجل بحث الإمكانات الاقتصادية العالمية والإقليمية، واستجابة السياسات للمخاطر والتحديات التى شكلها الوباء[١٦].

٤- اعتماد دول الآسيان اعتمادًا كبيرًا على التجارة والتصنيع والصناعة المالية، وقد حققت دول الرابطة نموًا اقتصاديًا لا يُستهان به خاصة فى هذه المجالات، حيث ازدهر عدد من الصناعات مثل الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكيماوية. وارتفعت الصادرات ونمت المبادلات البينية. كما زادت أهمية المنطقة فى المجال السياحى.

يحدث هذا رغم التفاوت بين دول الرابطة فى الناتج الداخلى لاختلاف ظروفها الطبيعية والبشرية والمادية، حيث تنقسم دولها إلى مجموعتين [١٧]:

الأولى : هى الدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا وهى سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، وإندونيسيا والفلبين.

الثانية : الدول الأقل تقدمًا اقتصاديًا وهى: ميانمار لاووس - كامبوديا – فيتنام- برونای.

تبنى مشروع شبكة ربط الآسيان فى عام ٢٠١٠ لربط دول الآسيان معا من خلال شبكة طرق سريعة، برية وبحرية، مع ربط دول الآسيان بباقى دول العالم[١٨].

٥- العمل على تضييق الفجوة بين مستويات التنمية فى دول الآسيان.

٦- تحرير التجارة فى السلع الصناعية وتطوير تعاون الدول فى المشروعات الصناعية وفى مجال الطاقة.

٧- إنشاء جماعة الآسيان الاقتصادية عام ٢٠١٥ .

٨- عمل مبادرة (نافذة الآسيان الموحدة) حيث يقدم التجار الوثائق الخاصة بهم من خلال مكان / نافذة واحد ليتم تداولها بينهم إلكترونيًا.

٩- تبنى إستراتيجية ناجحة للتعاون أصبحت تميز منطقة جنوب شرق آسيا تمثلت فى (مثلثات النمو) وهى عبارة عن مناطق اقتصادية وتجارية تتجاور جغرافيًا و تتكامل فى الإمكانات والمزايا وتُوجد ميزة تنافسية تؤدى لإيجاد تعاون وثيق بين القطاعات العامة والخاصة بين دول الآسيان. من أمثلتها: مثلث إندونسيا - ماليزيا – سنغافورة، ومثلث إندونسيا - ماليزيا – تايلاند[١٩].

وعليه فقد اتجهت دول الآسيان فى مجال التعاون الاقتصادى لانتهاج مسالك عدة يمكن بلورتها فى :

١- اتباع أسلوب التدرج، وسياسة المراحل مع عدم استعجال النتائج ومحاولة تصحيح الأخطاء ومواجهة ما يطرأ من مشكلات.

٢- التعاون والعلاقات المتبادلة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واتخاذ خطوات إيجابية عدة فى هذا الصدد، منها إنشاء مكتب أبحاث الاقتصاد الكلى عام ٢٠١١ لإجراء رصد إقليمى للاقتصاد الكلى [٢٠].

٣- تطوير المناطق الصناعية و السعى الدائم لجذب الاستثمار، فعلى سبيل المثال أصبحت كل من ماليزيا وتايلاند مركزين عالميين للصناعة التحويلية، واعتبرت إندونيسيا والفلبين فى مصاف الأسواق الكبيرة الصاعدة الأسرع نموًا فى العالم، بينما مثلث سنغافورة مركزًا ماليًا وتجاريًا رئيسيًا.

وتحررت كل من كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام من عقود طبقت فيها التخطيط المركزى.

٤- تبنى جميع الأفكار التى من شأنها ترسيخ وتسهيل التعاون الاقتصادى بكل أبعاده والعمل للقضاء على عوائقه من خلال بناء القدرات وحشد الإمكانات للتعافى الدائم من الصدمات مع المرونة للاستفادة من كل الفرص المتاحة.

٥- تأمل ما تحقق والسعى الدائم للبناء عليه وفقًا للمثل الجنوب آسيوى الشهير من لا يتقدم يتأخر. وهو ما يؤدى إلى الانطلاق من الحاضر للمستقبل وفقًا لأسس واضحة، محددة وراسخة تقوم على أطر زمنية محددة، من هنا رأينا خطط الآسيان ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٥.

وهى نواح تُمثِّل غَيْضًا من فَيْض دعَّمت التعاون الاقتصادى بيْن الدول وزادت معدلات التجارة البينية. وفى المنتدى الاقتصادى العالمى لدول الرابطة (فى عام ٢٠١٧) أعلنوا أن الثورة الصناعية الرابعة هى المحرك الرئيسى لاندماجهم فى الرابطة حيث اتفقوا على ضرورة تسريع وتيرة نمو اقتصاداتهم والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة مع إتاحة الفرص للقيادات الشابة(٢١).

ثانيا : البعد الاقتصادى فى تجربة جامعة الدول العربية :

أنشأت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ مجموعة من الأجهزة الاقتصادية منها :

١- اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية الساعية لوضع قواعد محددة للتعاون الاقتصادى مع ترجمتها على شكل سياسات، واتفاقيات ومشروعات مشتركة.

٢- إنشاء المجلس الاقتصادى.

٣- إبرام عديد من الاتفاقيات النوعية منها:

أ - اتفاقية تسهيل التبادل التجارى.

ب - اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال.

ج - اتفاقية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.

د - اتفاقية صندوق النقد العربى.

هـ - تبنى مبدأ التخطيط القومى لتطوير العمل العربى المشترك.

و - عمل برنامج تنفيذى لإنشاء منطقة حرة للتجارة(٢٢).

وهى وغيرها اتفاقيات لم تَعُد بنتائج إيجابية ملموسة على التكامل الاقتصادى العربى المشترك سواء فى المشروعات المشتركة، أو التبادل التجارى، أو حركة الاستثمار فضلاً عن عدم نجاح الجهود المبذولة لتحقيق منطقة تجارة حُرَّة بين دول الجامعة العربية.

وهى نواحى الإخفاق العديدة التى يفسرها البعض بأسباب سياسية وتنظيمية و اقتصادية عديدة متداخلة على أرض الواقع تفصل الدراسة فيما بينها بصورة مختصرة لأهداف التحليل وهى:

الأسباب السياسية :

١- عدم توافر الإدارة السياسية الكاملة.

٢- المشكلات الداخلية فى الدول العربية التى تفاقمت بعد الثورات العربية فى (العراق- سوريا- اليمن- ليبيا- السودان).

الأسباب التنظيمية :

١- عدم التحديد الدقيق لمهام الأجهزة التابعة للجامعة مما يوجد تداخلاً بين الاختصاصات، فضلاً عن عدم وجود جهة واحدة مسئولة عن التخطيط والإشراف على التنفيذ.

٢- عمومية بعض الاتفاقيات.

٣- عدم وجود فعالية فى مجال تحديث البيانات والإحصاءات.

الأسباب الاقتصادية :

١- الطموح الكبير الذى سيطر على أُطُر التعاون الاقتصادى.

٢- اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية فى الدول العربية وعدم الاستفادة من هذا الاختلاف.

٣- تباين مستوى الدخول بين الدول واختلاف درجة التنمية.

٤- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولى على الاقتصادات بما جعلها اقتصادات ليست متكاملة، فضلاً عن مشكلات عديدة منها عدم الاهتمام بالتصنيع.

٥- عدم الاهتمام بعمل شبكات وطرق للنقل بأنواعه خاصة البرى والبحرى.

٦- عدم البلورة الكافية لرؤية عربية مشتركة يتم من خلالها التحديد الدقيق لمضمون المصالح الاقتصادية العربية، فضلاً عن عدم النجاح فى تقريب الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، يحدث كل هذا رغم العديد من نقاط التميز التى تمتلكها الدول العربية؛ حيث تملك المقومات المثالية للتكامل الاقتصادى (التقارب

الجغرافى- تنوع الموارد الطبيعية- القدرة الاستيعابية للسوق العربية)، إلا أنه وجد انخفاض فى حجم التجارة العربية البينية مع ارتفاع فى حجمها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشئت تجمعات اقتصادية خارج نطاق الجامعة كمجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١، واتحاد المغرب العربى ١٩٨٩ (٢٣).

ومما سبق يتضح أن الدول العربية -بالمقارنة بالآسيان- لم تستطع أن تبلغ درجة الحد الأدنى من التعاون الاقتصادى بينها، وظلت كل المبادرات والخطط التى قدمتها دون تنفيذ؛ نظرًا لأسباب اقتصادية وهيكلية وسياسية عديدة، هذا فضلاً عن تفضيل معظم دول الجامعة اتباع منهج التنمية الداخلية دون أن تمتد إلى التنمية المشتركة بينها، مما أضعف من الاندماج الاقتصادى بينها، وزاد من تعميق ارتباطها بالأسواق الخارجية العالمية خاصة فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

القسم الثالث: الأساس السياسى الأمنى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية:

أولاً: الآسيان

يلاحَظ فى المجال السياسى أنه فى إطار تركيز دول الآسيان على دعم تعاونها الاقتصادى بأبعاده المختلفة، ونظرًا لعدم إمكان وسهولة فصل ماهو اقتصادى عما هو سياسى، عملوا على الدخول فى النواحى السياسية عام ١٩٧١ بتأكيدهم (حياد المنطقة)، واختاروا إعلان (منطقة السلام والحرية والحياد)، وقد استطاعت الدول أعضاء الرابطة من خلال اتفاقيات ومعاهدات عدَّة إقامة تنسيق سياسى بينها يعكس رؤيتها لمنطقتها الإقليمية وعلاقاتها بالقوى الخارجية. وتبنَّت الرابطة منهجًا محددًا لإقامة ما عُرف بجماعة الآسيان السياسية والأمنية.

وتُعَد من أهم الأهداف السياسية التى تسعى الآسيان لتحقيقها ناحيتان (٢٤):

١- التنسيق السياسى بين دول جنوب شرق آسيا وذلك من خلال أطر عدة أبرزها:

أ- تحقيق السلم والاستقرار الإقليمى.

ب- السعى لتحقيق التنمية والمساواة بين شعوب دول جنوب شرق آسيا.

٢- العمل لإقامة جماعة الآسيان السياسية والأمنية: وتم فى هذا الصدد الاتفاق على قضايا سياسية وأمنية عديدة منها قضايا عامة مثل المخدرات، الاتجار بالبشر، مواجهة الكوارث والأوبئة، ومكافحة الإرهاب.

فضلاً عن قضايا خاصة من أبرزها قضايا النزاع حول الجُزر فى منطقة بحر الصين الجنوبى، مع العمل على تحييد الخلافات السياسية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، والسعى من خلال آليات عدة للتنسيق المشترك بين الدول فى الشئون الخارجية.

أما فى مجال السياسات الأمنية فقد اتخذت دول الآسيان مجموعة من التدابير الأمنية الإقليمية فيما بينها منها: إنشاء منتدى الآسيان الإقليمى عام ١٩٩٠ بالتنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى المجاورة للإقليم، وهى بالطبع تدابير أمنية وقائية لاتقوم على الطابع العسكرى، كما استطاعت الآسيان تطوير عديد من آليات الشراكة مع القوى العالمية الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان فضلا عن الاتحاد الأوروبى كما سبقت الإشارة (٢٥).

وفى مجال إقرار السلام ومنع الأزمات أنشئ فى عام ٢٠١١ معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، حيث يُجرى نشاطات بحثية حول السلام وإدارة وتسوية النزاعات، فضلاً عن السعى لبناء السلام بعد الصراعات، والعمل لبناء القدرات ودراسة وتحليل الآليات اللازمة لتسوية النزاعات فى الرابطة، مع تقديم توصيات مناسبة بخصوص حل النزاعات لمن يطلبها من الدول الأعضاء (٢٦).

وتُعَد من بين أهم الأدوار السياسية التى قام بها الآسيان دور الرابطة فى قضية كمبوديا عام ١٩٧٨، كما وقَّعَت مع الصين ضد الاتحاد السوفيتى الذى كان مؤيِّدا للغزو، فضلاً عن الدور الذى قامت به من أجل أن تتنازل الفلبين عن مطالبة ماليزيا بإقليم صباح.

ويمكن ودون الدخول فى تفصيلات غير مطلوبة الإشارة فيما يلى لأهم الآليات السياسية لرابطة الآسيان (٢٧):

١- إعلان توافق الآسيان عام ٢٠٠٣ وهو الإعلان الذى تقوم بموجبه دول الرابطة بتوسيع تعاونها السياسى مع الدول غير الأعضاء فى الرابطة من خلال المفاوضات لحل النزاعات التى قد تنشأ بالمنطقة بالطرق السلمية.

٢- معاهدة الصداقة والتعاون لدول جنوب شرق آسيا والموقَّعة عام ١٩٦٧، التى تقوم على عدم التدخل فى شئون الدول الأعضاء وحل النزاعات بالطرق السلمية، فضلاً عن تأسيس مجلس وزارى أعلى لحل النزاعات.

٣- إستراتيجية الآسيان: وهى التى ظهرت إلى النور عام ٢٠٠٥ وتقوم على أطر عدة أبرزها دعم الأمن والتنسيق والاستقرار فى الإقليم، ووضع نظام إنذار مبكر لتفادى نشوب أى نزاعات إقليمية.

٤- التنسيق المشترك فى الشئون الخارجية بين دول الرابطة والقوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان.

٥- إنشاء مجموعة من الآليات الخاصة بالتنسيق الأمنى بين دول جنوب شرق آسيا منها: منتدى الآسيان الإقليمى، وآلية اجتماع وزراء الدفاع لدول جنوب شرق آسيا حيث تتعاون دول جنوب شرق آسيا بموجب هذه الآلية فى محاور عدة أبرزها مكافحة الإرهاب، عمليات حفظ السلام، مواجهة الكوارث.

ثانيًا: جامعة الدول العربية:

يتم فى هذا الصدد توضيح ناحيتين: الأولى تتصل بالمجال السياسى، والثانية تتصل بالمجال الأمنى.

- **فى المجال السياسى:**

فى إطار البحث السياسى من المعلوم أن مجلس الجامعة لم يُخصِّص لجنة للشئون السياسية من ضمن اللجان الدائمة، وهى التى تأسست عام ١٩٤٦ بعد سنة من إنشاء الجامعة، استنادًا على الحاجة إليها فى إطار العمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه الصراع الدائر فى فلسطين[٢٨].

وعن فض النزاعات بين الدول العربية أكد ميثاق الجامعة ضرورة التسوية السلمية للنزاعات، مع الرجوع للوساطة والتحكيم، وتم العمل لإنشاء آليات عدة منها محكمة عدل عربية لم تظهر إلى النور لفترة إعداد الدراسة، وفى مجال تقييم تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية فى إطار ميثاق الجامعة وُجِّهت عديد من الانتقادات أبرزها[٢٩]:

١- أنه نظام اختيارى حيث لا يتدخل مجلس الجامعة لحل النزاع إلا إذا لجأت إليه الدولة المُعتَدَى عليها أو دولة أخرى، فضلاً عن نص الميثاق على ضرورة صدور القرارات فى هذا الشأن بالإجماع، ولا يمكن تطبيقها إلا بموافقة أطراف النزاع.

٢- عدم وجود تحديد دقيق لمفهوم العدوان، كما يحق للدولة العضو الانسحاب من عضويتها بالجامعة قبل تنفيذ العقوبة بسنة مع عدم اشتراط تقديم سبب الانسحاب.

وبمتابعة دور جامعة الدول العربية فى حل المنازعات بين دولها تبرز نتائج عدة أبرزها النتائج الثلاث التالية [٣٠]:

١ - ضعف نظام التسوية السلمية للمنازعات لأسباب تعود لعدم وجود جهاز متخصص تكون قراراته ملزمة لأطراف النزاع.

٢ - وُجِدَت بعض النزاعات التى عملت الجامعة من خلال أمينها العام وعدد من كبار موظيفها على تسويتها قبل أن تظهر على الساحة السياسية، وهو الأمر الذى لم يُحسَب للجامعة؛ حيث تمَّت النزاعات بعيدًا عن الأجهزة الرسمية.

٣ - وجود فجوة بين ما نص عليه ميثاق الجامعة فى مجال تسوية المنازعات وبين ماهو مُتحقَّق بالفعل لأسباب عدة أبرزها :

أ - افتقاد الإرادة السياسية والمواقف المشتركة.

ب - معظم النزاعات بين الدول العربية إما توجد فيه أطراف ثلاثة لدول غير عربية (غير أعضاء فى الجامعة) من ذلك القضية الفلسطينية والسورية. أو توجد فيها أطراف أخرى ممن يُطلَق عليهم (الفاعلون من غير الدول) من الصعوبة بمكان إلزامهم بشىء مثل " تنظيم داعش " .

ج -عدم التحديد القانونى الدقيق لطبيعة بعض النزاعات، وبالتالى عدم التوصل لآليات حلها.

د -عدم اتفاق الرؤى العربية حول مصادر التهديد.

وعليه كان من أبرز نتائج هذه الأسباب السابقة صعوبة التوصل لتنسيق سياسى عربى مشترك بين دول الجامعة[٣١].

- **فى المجال الأمنى العسكرى:**

تشير متابعة التعاون العربى من خلال جامعة الدول العربية فى المجال الأمنى إلى بدايته بطرح فكرة التعاون العربى العسكرى عام ١٩٤٨، وهو ما قاد لتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ التى عكست رغبة الدول العربية فى فض المنازعات فيما بينها ومع الدول الأخرى بالطرق السلمية، إلا أن المعاهدة لم تُنشئ جهازًا يتولى إصدار التدابير العسكرية وقت السلم، وهو ما جعل عددًا من الدول العربية تلجأ لعقد اتفاقيات دفاع مشترك ثنائية أو متعددة الأطراف فيما بينها بعيدًا عن الجامعة.

يُضاف إلى هذا عدم دخول الأفكار التى طُرحَت حول تفعيل معاهدة الدفاع العربى المشترك لمواجهة خطر الإرهاب فى عام ٢٠١٥ لحيز التنفيذ. حيث طرحت مصر

على سبيل المثال فكرة إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومى العربى ومواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وهو يرجع لأسباب عدة يعود أهمها لعدم موافقة بعض الدول، فضلاً عن الاختلاف حول مصدر التهديد، وهو الأمر الذى يعود إلى أن اتخاذ أى قرار خاص بالشأن العسكرى يحتاج لاتفاق بالإجماع أوالأكثرية، ويكون القرار مُلزمًا للدول التى قبلته فقط مما يُصَعِّب مهمة الوصول لقرار سياسى عربى عسكرى موحد (٣٢).

وعليه.. وبالنظر إلى الأساس السياسى الأمنى لدى كل من الآسيان وجامعة الدول العربية يتبين تميز الآسيان فى نواح عديدة أبرزها:

١- القدرة على التنسيق السياسى والأمنى بين دولها.
٢- النجاح فى بلورة رؤية محددة نحو أسباب الخطر ومصادر التهديد.
٣- اتخاذ سياسات عديدة خاصة فى المجال الأمنى من خلال أطر عدة أبرزها (منتدى الآسيان الإقليمى)، بينما أخفقت جامعة الدول العربية فى كل النواحى السابقة بالمقارنة بالآسيان.

وبالرغم من نجاح الجامعة فى إقامة منتديات التعاون مع بعض الأطراف الدولية مثل منتدى التعاون الصينى الغربى، فإن هذه المنتديات لم تُحقق النتائج المرجوَّة منها خاصة على الصعيد السياسى.

يُضاف إلى هذا أنه على الرغم من عدم نجاح الآسيان إلى فترة إعداد الدراسة فى تكوين قوة عسكرية خاصة بأعضائه، فإنه نجح فى القيام بعدد من الأدوار الأمنية المهمة مثل حفظ السلام واحتواء عدد من الخلافات الأمنية بين أعضائه، بينما لم تتمكن جامعة الدول العربية من النجاح فى محاولاتها العديدة لإنشاء جيش عربى مشترك، حيث -وكما سبقت الإشارة- لم تُفعَّل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، رغم العديد من المحاولات التى اتجهت لتفعيلها من خلال عدد من الأزمات العربية، فضلاً عن الدور المُعرقِل الذى لعبته القوى الخارجية، وقد عملت مصر على نحو خاص على تقديم مبادرة للجامعة لإنشاء قوة عربية للوقوف إزاء عدد من التحديات الأمنية التى تواجهها الدول العربية وفى مقدمتها الإرهاب، وهى المبادرة التى تبنتها جامعة الدول العربية ولم يكتب لها التنفيذ لأسباب عديدة منها عدم توصل الدول العربية لتكوين رؤية عامة موحدة بشأن الخطوات التنفيذية التى تعمل من خلالها هذه القوة.

القسم الرابع: الأساس الاجتماعى - الثقافى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية:

أولا: الآسيان:

تَولَّدت خلال اجتماعات الآسيان المتوالية لبحث قضاياهم الاقتصادية والسياسية أهمية دعم التعاون بينهم فى المجال الاجتماعى - الثقافى باعتباره عنصرًا إيجابيًا دافعًا إلى تعزيز الروابط المشتَركة بينهم، الأمر الذى يزيد من قدرتهم على مواجهة ما يهددهم من تحديات، فبالرغم من عدم التجانس الثقافى والدينى واللغوى والعرقى بينهم بالمقارنة بدول الجامعة العربية عملوا على البحث عما سَمُّوه (الهوية الإقليمية).

وقد استطاعت دول الآسيان تحقيق عديد من النجاحات فى هذا الأساس الاجتماعى - الثقافى.

فمن الناحية الاجتماعية تمكنت هذه الدول من (٣٣):

١- تطوير مؤشر تعليم الكبار بما يتجاوز ٩٠٪ من السكان.
٢- تحجيم الفقر.
٣- عمل تحسينات مطردة فى مؤشرات التنمية البشرية.
٤- خفض نسب البطالة.
٥- تحسين مستوى الناتج الداخلى للفرد وهو ما أسهم فى رفع مستواه المعيشى والاستهلاكى.

وفى الناحيه الثقافية: تم اتخاذ عديد من التدابير من أهمها (٣٤):

١- الاهتمام بمنظومة القيم الآسيوية بالبحث عما يجمعهم وليس ما يفرقهم.
٢- تفعيل الآسيان ٢٠٢٠ والحديث عما يجمع الدول من ميراث تاريخى وثقافى.
٣- التعاون فى المجال التعليمى (المنح الدراسية وبرامج التوأمة) ..
٤- التعاون فى مجال حماية التراث الثقافى.
٥- التعاون فى الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات.
٦- التعاون فى تنظيم مؤتمرات حول العديد من الموضوعات الثقافية منها ما يتصل بإدارة تحديات المجتمعات المتعددة الأعراق.

ثانيًا: جامعة الدول العربية:

نظرًا لتوافر القواسم الثقافية المشتركة بين الدول العربية اعتبرت الثقافة مجالا مهمًا من مجالات التعاون فى ميثاق جامعة الدول العربية؛ حيث أنشأت لجنة خاصة بها عملت على وضع مشروع معاهدة ثقافية أكدت تشكيل

مكتب ولجنة عامة يقومان ببحث مجالات التعاون الثقافى بهدف تكوين ثقافة عربية موحدة. وقد كان للمشترك الثقافى العربى دور مهم إزاء العديد من الأزمات العربية، من ذلك أزمة غزو العراق الكويت عام ١٩٩٠، والاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ حيث وإن لم يستطع إيجاد حل جذرى لهذه الأزمات، إلا أنه ساعد بقدر ما فى الحفاظ على كيان الجامعة من الانهيار عقب كل أزمة من هذه الأزمات(٣٥).

وعليه يمكن القول بقدر كبير من الصحة إن حديث الهوية والتميز الحضارى الثقافى من الأحاديث القديمة المتجددة للدول العربية، وفى هذا الصدد تحدَّث القادة والمفكرون العرب على اختلاف انتماءاتهم الفكرية عن النهضة والقومية والهوية، وهو الحديث الذى نال منه وأثر عليه بالسلب عديد من الأطروحات والاتجاهات التى تحدثت عن الانتماءات القُطرية الضيقة : قومية كانت أو دينية أو عرقية، وهو الأمر الذى زادت حدته عقب الثورات العربية عام ٢٠١١.

يتضح مما تقدم الجهد المشترك الذى حققته دول الآسيان، ليس فقط فى مجال تحقيق التكامل بأبعاده المختلفة وعلى رأسها البعد الاقتصادى، ولكن أيضًا الجهد الملموس الذى بذلته من أجل تجسير الفجوة الثقافية - الاجتماعية بينها، وذلك بالعمل الدءوب على بناء هوية إقليمية مشتركة، خاصة فى إطار انتماء دول الآسيان إلى ثقافات ولغات وجماعات إثنية كثيرة و متعددة، كان ممكن أن تكون سببًا لإفشال أو إضعاف التكامل الاقتصادى بينها، بينما وعلى الرغم من التجانس الثقافى والاجتماعى الكبير لدى الدول العربية فإن الانتماءات الضيقة أثَّرت بصورة سلبية على هذا التجانس؛ حيث تغلبت الانتماءات العرقية والمذهبية والدينية فضلاً عن الثقافات الوطنية المحلية، الأمر الذى أثَّر بالسلب على بلورة هوية عربية مشتركة.

الخلاصة:

من خلال العرض المقارَن السابق لتجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية فى مجال تحقيق التكامل الإقليمى من خلال الأسس الأربعة التى ركزت عليها الدراسة، واسترشادًا بالنظرية الوظيفية، يتبين النجاح الكبير الذى حققته الآسيان بالمقارنة بما حققته جامعة الدول العربية التى -وإن خَطت عديدًا من الخطوات المهمة- ولكنها قليلة، على الرغم من توافر معظم مقومات التكامل الإقليمى لدى دولها بالمقارنة بالآسيان.

وهو ما يعود لأسباب عديدة من أبرزها:

١- توافر إرادة سياسية تُحفِّز على النجاح وتقوده.

٢- استغلال الظروف الدولية والإقليمية واستثمار فكرة الإحساس المشترك بالخطر من خلال تحديد واضح لأمنها القومى والإقليمى.

٣- تبنِّى أهداف واقعية قام عليها العمل الجماعى بدأت بالتكامل المرحلى القطاعى الجزئى ووصلت تباعًا إلى التكامل الكلى؛ حيث بدأت مما هو اقتصادى لكى تصل لما هو سياسى بعكس دول الجامعة؛ ذلك أن الانطلاق من التعاون الاقتصادى يُعَد أمرًا مهمًا؛ فهو الأكثر تأثيرًا والأقل حساسية، هكذا تُخبرنا التجارب الناجحة للتكامل الاقتصادى.

٤- إقامة أجهزة ومؤسسات ذات وظائف محددة بدقة تقوم على أهداف مرنة متطورة وواقعية لها مراحل زمنية تستند لتخطيط معمَّق، هذا مع الاستعداد الدائم لإقامة المزيد منها أو دمج بعضها أو إلغاء بعضها.

٥- استغلال مقومات النمو الطبيعية فى التكامل وليس التنافس، الأمر الذى ساعد فى زيادة حجم التجارة البينية، وإقامة مشروعات تنموية مشتركة، وهو ما جعلها تُنشئ مثلثات النمو، وهى فكرة اقتصادية مثمرة شديدة الأهمية.

٦- تنحية الخلافات السياسية جانبًا من أجل توفير بيئة مستقرة ينمو فيها التعاون والتكامل بأبعاده المختلفة، وفى مقدمتها البعد الاقتصادى.

٧- استغلال العوامل الاجتماعية- الثقافية فى تدعيم التعاون الاقتصادى والسياسى، من خلال العمل- بقدر الإمكان- على استثمار العوامل التاريخية والثقافية التى تدعم الوعى بهوية إقليمية مشتركة، هذا مع السعى الدائم والعمل الدءوب لمعالجة أى مشكلة تظهر فى هذا الصدد.

وعليه يجب فى النهاية التأكيد أن لجامعة الدول لعربية نقاط نجاح عديدة يجب استثمارها والبناء عليها إذا أرادت العمل بنجاح فهى لن تبدأ من الصفر، وعليها تقييم العمل العربى المشترك خلال العقود السبعة الماضية فى الفترة منذ إنشاء الجامعة إلى فترة كتابة الدراسة؛ للوقوف على المشكلات والتحديات التى تعوق التنفيذ مع السعى لتفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك الاستفادة من النجاح الذى

حققه البرلمان العربى. الذى حقق نجاحات عديدة منذ إنشائه، يُضاف إلى هذا تنفيذ الاتفاقيات القائمة قبل إبرام اتفاقيات جديدة، مع الفصل بقدر الإمكان بين ماهو سياسى وماهو اقتصادى، والتركيز على الأخير بإبراز المصالح العربية المشتركة المتحققة، وتجميد وخفض الخلافات السياسية لأضيق نطاق، مع إعادة تعريف الأمن القومى العربى والاتفاق على مصادر تهديده، مع اتباع المرونة والسعى المستمر لمواجهة ما يطرأ من مشكلات، وأخذها على محمل الجد، فى إطار توظيف الأوضاع الإقليمية والدولية القائمة بالعمل على تقليل تأثيراتها السلبية. وهذا فضلاً عن الاستفادة من كل تجارب التكامل الإقليمى الناجحة (٣٦).

وعليه.. فإن جامعة الدول العربية فى حاجة للاستفادة من تجربة الآسيان فى التكامل الإقليمى من أكثر من ناحية، تُعَد من بينها النواحى التالية:

١- الحاجة إلى إرادة عربية تسعى لتأكيد السياق العربى الواحد للجامعة بتفعيل العمل العربى المشترك وفقًا لأسس واضحة تخدم وتفيد جميع الدول العربية.

٢- النظر فى الإشكاليات التى تحول دون تعديل ميثاق الجامعة، وذلك فى إطار محاولة إعادة نظر واجبة فى الهدف الأساس من تكوين الجامعة، وذلك وفقًا للمستجدات الإقليمية والدولية الجارية الكثيرة والمتشعبة.

٣- الوجود الإيجابى الفعال للجامعة تجاه مختلف القضايا، خاصة الملفات المهمة؛ وذلك حتى لا ينحصر دورها فى إصدار تصريحات وبيانات ومجرد مساعدات إنسانية، حيث يتعين تطوير العمل العربى بتقديم مبادرات واقعية قابلة للتطبيق. إذ يفترض أن تنشأ علاقة طردية إيجابية بين كفاءة وفعالية الجامعة فى القضايا العربية، وبين التزام الدول بدعمها على جميع المستويات، حيث تعانى الجامعة عراقيل عدة أبرزها البيروقراطية وقلة الموارد المالية، وتأخر الدول الأعضاء فى سداد التزاماتها المالية وتعذُّر سدادها من قبل البعض، فضلًا عن عدم تطبيق الأعضاء لقرارات الصادرة عن الجامعة رغم التصويت لمصلحتها وعدم انضمامها للاتفاقيات المعقودة فى إطارها والالتزام بأحكامها.

٤- دعم وتطوير الأجهزة المختلفة للجامعة، والسعى الدائم لإيجاد حلول للمشكلات الكثيرة التى تحول دون ظهور عديد من مؤسساتها فى الواقع العملى.

٥- تفعيل علاقات الجامعة بكل من مؤسسات العمل الإقليمى والدولى، وتطوير منتديات التعاون التى أقامتها الجامعة مع عدد من القوى الدولية والإقليمية، من ذلك كل من الصين واليابان والهند وروسيا والاتحاد الأوروبى، والاتحاد الإفريقى وتجمُّع دول أمريكا الجنوبية. وهو الأمر الذى سيكون له عديد من الآثار الإيجابية المهمة ويصب فى مصلحة القضايا والأزمات العربية.

٦- العمل المستمر لتطوير هوية ثقافية وإقليمية مشتركة تجمع الدول الأعضاء وتقلل الفجوة بينها وتحصرها فى أضيق نطاق.

٧- أن تُطوِّر الدول الأعضاء التعاون الاقتصادى فيما بينها من خلال المشروعات المشتركة، ومثلثات النمو، والتعاون الوظيفى القطاعى الذى من شأنه إقامة قاعدة مهمة وأساسية تضمن الاعتماد المتبادل، وهى ناحية ذات أولوية قصوى فى مجال دعم التكامل الإقليمى.

٨- أن تحرص الدول على تحقيق درجة يُعتَدُّ بها من المؤسسية الفوق قومية تتخلى من خلالها الدول الأعضاء عن جزء من سلطاتها فى بعض المجالات إلى الكيان المؤسسى.

وعليه، إذا كانت هناك كلمة أخيرة يمكن أن تُضاف فى نهاية الدراسة، فإن مصر وباعتبارها إحدى القوى المهمة المؤسِّسة لجامعة الدول العربية، تحرص دائمًا فى إطار اهتمامها بالتنمية على تعميق علاقاتها التعاونية بمعظم دول العالم، ومنها دول الآسيان، وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسى بزيارات مهمة لعديد من دول الآسيان، وقد وقَّعت مصر فى سبتمبر ٢٠١٦ على هامش قمة دول الرابطة المنعقدة فى جمهورية لاوس وثيقة انضمامها لمعاهدة الصداقة والتعاون لرابطة الآسيان، وهو ما يُمهِّد لانضمام مصر كشريك حوار مع الرابطة.

المراجع :

(١) انظر معنى التكامل فى قواميس ومعاجم اللغة العربية Arabdic.com تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٧.
(٢) عبد الكريم قسام، التنسيق الأقتصادى بين أقطار الخليج فى إطار التكامل الاقتصادى العربى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد – جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ص٣-٣٣.
(٣) انظر فى توضيح الفارق بين التكامل والاندماج وأنواع الاندماج
- Rolf, Sannwald and Jacques Stohler, Economic Integration: The oretical Assumptions and consequences of European Unification (New Jersey : Princeton university, press, 1959).
- Peter kurecic, Rgional Difference In The Levels of Integration and Patterns of Small States Vuluneroubility, world review, political economy, vol.8, no.3, fall 2017, pp.320-322.
(٤) على عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمى: دراسة فى مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها (المجلة الجزائرية فى الأنثروبولوجيا، ١٩٩٩)، ص ص ٤٠ – ٤٢
(٥) المرجع السابق ، ص ٤٠ .
(6) Thomas Gehring, "Integration theory: neo-functionalism and international regimes, global society, vol10, n3,1996 ,p.225-p253
(٧) ولمزيد من التفاصيل حول دور النظرية الوظيفية فى العلاقات الدولية انظر:
Christer jonsson and jones tallberg ,institutional theory in international relations , available on: www.unimuenster.de/plolitikwssenscheft
(٨) عماد جاد، الاندماج الإقليمى فى آسيا (تجربة الآسيان) فى دز عبد المنعم سعيد، تجارب فى هزمية التخلف (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ١٩٠-١٩٢.
(9) amitav acharya, the quest for identity, international relations of southeast asia (Singapore, oxoford university press, 2000) pp3-5
(١٠) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ٢٠٠٦) ص ص ١١-١٨.
(١١) المرجع السابق، ص ١٥-٢٠، جميل مطر، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الحدة العربية، ١٩٨٣) ص ص ٨٨٠-٨٨٧.
(١٢) ميثاق جامعة الدول العربية وبروتوكول الإسكندرية (القاهرة: الأمانة العامة ، متاح على الموقع الالكترونى الرسمى لجامعة الدول العربية www.Lasportal.org
وانظر كذلك عبد العزيز سرحان، المنظمات الإقليمية المتخصصة (مصر : دار الفكر العربى، ١٩٧٤) ص ص ١٣٢-١٣٣ .
(١٣) لمزيد من التفاصيل حول دور البرلمان العربى انظر: مضر عبد الرحيم عبد الحميد، تأثير التطور المؤسسى على فاعلية جامعة الدول العربية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، من ١٧٥ – ١٧٦.
(١٤) ماجدة على صالح ، مرجع سابق، ص ٤ .
(١٥) انظر لتوضيح هذه الأطر المرجع السابق ، ص ص ٥ – ١٦.
(١٦) أسوتار وولى مينه هونغ، بناء اقتصا د أقوى فى دول الآسيان +٣ بعد انتهاء الوباء (دبى: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، mbrf.ae تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٥. وحول التعاون بين دول رابطة الآسيان فى ظل كوفيد ١٩ انظر: محمود عبد العزيز ، آفاق التعاون والتكامل الإقليمى تحت مظلة رابطة الآسيان فى ظل Covid 19 ، آفاق آسيوية، العدد ٨، م٥ ، مارس ٢٠٢٢، ص ص ٤٧ – ٧٠.
(١٧) درس دول جنوب شرق آسيا، قطب اقتصادى فى تطور متصاعد ، www.asean.org
(18) Rosabel S. Guerrero, Regional Integration: The ASEON Vision 2020, ifc Bulletin, N.32, P55-57,
متاحة على الموقع الإلكترونى لرابطة الآسيان www.asean.org
(١٩) ماجدة على صالح، مرجع سابق، ص ص ٨-٩
(٢٠) آسوتارو رو ولى مينه هونغ، مرجع سابق. وشراكة أمريكا الدائمة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا، مايو ٢٠٢٢، America.gov تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٣ .
(٢١) انظر الموقع الإلكترونى لرابطة الآسيان، www.aseanorg.
(٢٢) محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها جـ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ص٤٠ – ٤٢
(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول إخفاق الجامعة فى تحقيق إنجاز حقيقى على المستوى الاقتصادى: دينا يحيى السمنودى، رابطة الآسيان وجامعة الدول العربية: دراسة مقارنة فى إطار مفهوم التكامل الإقليمى، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ص ٧٥ – ٧٧.
(٢٤) ماجدة على صالح، مرجع سابق، ص ص ١٤ – ١٦ .
(٢٥) إليزابيث بى بونزوسيسو، معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة ودوره فى منع الأزمات un.org، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٨.
(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٠٧.
(٢٧) انظر الموقع الرسمى لجامعة الدول العربية، Internal. League of arabstates.Net
(٢٨) المرجع السابق ، محمد سعد أبو عامود ، تطوير نظام التصويت واتخاذ القرارات ، دراسة مقدمة إلى ندوة تطوير جامعة الدول العربية : الآفاق والتحديات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: منتدى القانون الدولى ، أبريل ٢٠٠٥) . ص ص ٣-٩.
(٢٩) المرجع السابق، ص٩
(٣٠) خالد صبرى ، الإستراتيجية المقترحة لتطوير جامعة الدول العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة، الدورة ٤٩ كلية الدفاع الوطنى، ٢٠٢٠ ، ص ص ١٦ – ١٩
(٣١) المرجع السابق، ص ٢١ ، أحمد يوسف أحمد، «جامعة الدول العربية : حديث الستين عاماً»، شئون خليجية ، العدد ١٤١، ٢٠٠٥ ، صص١١-١٥ .
(٣٢) عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية فى إطار ميثاق جامعة الدول العربية (الجزائر : دار هوم، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٦-٢٥٧، د. بطرس غالى، الجامعة العربية وتسوية النزاعات المحلية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)
(٣٣) دينا يحيى السمنودى، مرجع سابق، ص ص ١٠٤ – ١٠٩
(٣٤) مضر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص٧٧ ، أحمد يوسف أحمد، الوحدة الثقافية العربية : حدودها وقيودها، مجلة شئون عربية، العدد ١٤١، ٢٠١٠، ص ص ٥٦-٥٧.
(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن تعثر التكامل الرسمى العربى فى مشروعات التكامل العربى انظر: التكامل العربى سبيلا لنهضة إنسانية (الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا ، ٢٠١٤).
(٣٦) لمزيد من التفاصيل عن التعاون بين مصر ودول الآسيان انظر: الندوة المشتركة بين المجلس المصرى للشئون الخارجية وتجمع سفراء دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) حول التعاون الاقتصادى والاستثمار بين مصر ودول الآسيان ، يونيو ٢٠١٦.